

المحور الثاني: نظريات نشأة الدولة

تلعب الاعتبارات السياسية عادةً دوراً رئيسياً في نشأة واختفاء الدول، فقد تغيرت الخريطة السياسية للعالم ثلاث مرات خلال القرن العشرين. فقد ترتب على الحربين العالميتين الأولى والثانية اختفاء دول وظهور دول أخرى كثيرة على المسرح الأوروبي، وأدت حركات مناهضة الاستعمار في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى حصول عدد كبير جداً من الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها ومن ثم إلى ظهورها لأول مرة على مسرح السياسة الدولية.

1- نظرية التطور التاريخي أو الطبيعي

يطلق عليها مفكرو العلوم الاجتماعية النظرية التطورية المفسرة لنشأة الدولة، حيث يرجع أصل النشأة إلى عوامل متعددة تفاعلت منها، القوة المادية والاقتصادية والدينية المعنوية والعقائدية والتي تختلف من دولة لأخرى، حيث يكون أحد هذه العوامل مهم بالنسبة لنشوء دولة معينة في حين لا تكون ذات أهمية في أخرى.

بحسب هذه النظرية فالدولة ظاهرة طبيعية نتجت عن تفاعل عدة عوامل عبر فترات زمنية طويلة من التطور التاريخي الذي أدى إلى تجمع الأفراد للتعايش معاً، وتطورت الأحوال بظهور فئة حاكمة لها فرضت سيطرتها عليها.

تعد هذه النظرية الأقرب إلى الصواب في تفسير نشأة الدولة، وقد ألفت قبولا لدى معظم الفقهاء، لأنها حاولت التوفيق بين جميع النظريات السابقة، ولم ترجع أساس نشأة الدولة إلى عامل بعينه، كما أكدت أن نشأة الدولة تختلف من بلد إلى آخر حسب الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية لكل بلد.

2- نظرية القوة والغلبة

تفسر الدولة على أنها ظاهرة قوة، فالسلطة قبل كل شيء تعبر عن ظاهرة قوة وإكراه، ويمتلكها من يمكنه فرض سيطرته على الآخرين وإجبارهم على طاعته.

- نظرية التضامن الاجتماعي:

هنالك من يرى أن الدولة نشأت نتيجة صراعات الجماعات البدائية، والفقهاء الفرنسي ليون دوجي من مؤيدي هذه النظرية، فالدولة نتيجة انقسام المجتمع إلى حكام ومحكومين، وهي جماعة من الناس تنقسم إلى طبقة حاكمة ومحكومة وتتميز الأولى بقدرتها على إصدار أوامر للمحكومين وتنفيذها بالقوة عند الضرورة والحاجة.

يرى دوجي أنه في مرحلة أخيرة لا بد من تضامن اجتماعي يتقبل من خلاله المجتمع هذه الجماعة الحاكمة ويلتفون حولها لعلمهم بأنها أفضل وسيلة تحقق لهم التنظيم مما يجعل التضامن الاجتماعي العنصر الأساسي في نشأة الدولة.

- نظرية ابن خلدون

يرى ابن خلدون ان نشوء الدولة مرتبط بضرورة تأمين الحاجات المعيشية، معتبرا العصبية أساسا للقدرة السياسية ولتماسك المجتمع. فالدولة تنشأ بسبب العصبية وتستمر طالما استمرت وتضمحل عندما تفسد.

هذه النظرية وان كانت صحيحة ولها أساس في التاريخ، فالقوة والحروب كان لهما اثر كبير في قيام بعض الدول، ولكن مع ذلك لا يمكن الاعتماد على هذه النظرية لتفسير نشأة الدولة حيث لم تتطابق جميع الدول في أساس نشأتها، فهي قد تكون صالحة لتفسير بعض الدول وليس جميعها.

3- النظريات التطورية

- نظرية الأسرة او نظرية التطور العائلي

ترجع هذه النظرية نشأة الدولة إلى الأسرة كونها الخلية الأولى للمجتمع، ثم نمت وتناقلت وكونت مجموعة من الأسر، ثم نمت أكثر وأصبحت عشيرة، ثم تطورت وأصبحت قبيلة، ومع مرور الزمن اتحدت عدة قبائل فيما بينها واستقرت فوق بقعة معينة وخضعت لرئيس واحد، ويرى بودان أن الدولة هي اتحاد عدة عائلات يخضع أفرادها لسلطة حاكم واحد.

يقول ارسطو ان الدولة نظام طبيعي لا يعتمد في نشأته على عقد وانما يوجد وينمو طبقا لسنة التطور والارتقاء، هي ظاهرة طبيعية لا غير.

وجهت انتقادات عديدة لهذه النظرية منها:

- انها تقوم على افتراض غير صحيح وهو اعتبار الأسر الخلية الأولى في المجتمع، لأن الجماعة البشرية وجدت قبل وجود الأسرة.

- اعتبار ان الدولة تطورت من اسرة الى عشيرة ثم الى قبيلة ثم الى مدينة سياسية ثم الى دولة لا يمكن ان يعمم على جميع الدول، فقد وجدت دول قامت دون ان تمر بنظام المدينة السياسية.

- تشبيهها السلطة السياسية للدولة بالسلطة الأبوية في الأسرة، وهذه ليس صحيحا لأن سلطة رب الأسرة شخصية، بمعنى انها ترتبط به في حين ان السلطة السياسية في الدولة سلطة مجردة من الأشخاص الذين تناط بهم.

- نظرية التطور التاريخي

يرى أنصار هذه النظرية، ومن بينهم سبنسر Spencer، أن الدولة لم تنشأ نتيجة القوة أو التطور العائلي أو العامل الديني أو العقد، ذلك أن الظواهر الاجتماعية ومن بينها الدولة، فلا يمكن رد نشأتها إلى عامل واحد، فالدولة عندهم هي نتاج للتطور التاريخي.

4- النظريات الثيوقراطية/ الدينية

يرجع أنصارها نشأة الدولة وظهور السلطة للقدرة الإلهية، وعليه يجب تقديس الحاكم كونه يستمد سلطته من الله، فهو يسمو على المحكومين وإرادته فوق إرادتهم. وظهر الاختلاف بين أنصارها حول طريقة اختيار الحاكم، مما أدى لظهور ثلاث اتجاهات رئيسية:

- نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم أو نظرية تأليه الحاكم

تقوم على أساس أن الحاكم من طبيعة إلهية، فهو يعتبر إلها أو شبه إله، ويجب أن يعبد ويطاع، ولا يجوز أبدا مخالفته، وقوته يستمدتها من ذاته، وقد ساد هذا التوجه في الحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية.

- نظرية الحق الإلهي المباشر أو التفويض الإلهي

يعتقد أنصار هذه النظرية أن السلطة آتية من عند الله، فهو الذي يتولى اختيار الحكام، ويزودهم بالسلطات الضرورية لقيادة وتسيير شؤون البشر. والغاية من هذه النظرية هو الدفاع عن الحكم المطلق للملوك وعدم إمكانية مساءلتهم باعتبارهم يستمدون سلطتهم من الله مباشرة وفقا لهذه النظرية فالحاكم إختاره الله وأودعه السلطة، فهو يستمد سلطته من العناية الإلهية وحدها دون تدخل من البشر.

- نظرية الحق الإلهي غير المباشر

تعتقد أن السلطة وإن كان مصدرها الله، فإن اختيار الشخص الذي يمارسها يكون للشعب، لأن الله يرشد الأفراد لاختيار حاكم معين، ومن ثم فالله يختار الحاكم بطريقة غير مباشرة. فالله لا يتدخل بطريقة مباشرة في تعيين الحاكم كما هو الشأن بالنسبة للنظرية السابقة وإنما تتدخل عنايته لتوجيه الأحداث بكيفية تؤدي إلى اختيار الحاكم الذي يريده.

أهم انتقاد موجه لهذه النظريات هو عدم الإقرار بمسؤولية الحاكم أمام المحكومين ما دام هؤلاء الحكام يستمدون سلطتهم من الله، وبالتالي فإنها تبرر أنظمة الحكم الاستبدادية بإضفاء قدسية إلهية على سلطة الحاكم.

5- النظريات العقدية أو نظريات العقد الاجتماعي

ظهرت نظريات العقد الاجتماعي عند كل من "توماس هوبز" و"جون لوك" و"جون جاك روسو" خلال الفترتين الممتدتين من أواخر القرن 16م إلى أواخر القرن 18م، ورغم اتفاقهم على اعتماد الرضا المبني على اتفاق مسبق، إلا أنهم اختلفوا في تفسير نشوء الدولة.

-نظرية العقد الاجتماعي عند توماس هوبز

يرى توماس هوبز أن المجتمع قبل وجود الدولة كان يحكمه قانون الغاب، يأكل فيه القوي الضعيف، فحالة الإنسان الفطرية كانت تسودها الفوضى والصراع وانعدام الأمن، لذا حاول الأفراد الانتقال إلى حياة أفضل يسودها النظام، وحدث ذلك عن طريق العقد، بحيث اختار الأفراد الحاكم وتنازلوا له عن كافة

حقوقهم الطبيعية لأجل أن يعيشوا في مجتمع منظم، ونظرا إلى أن الحاكم لم يكن طرفا في العقد، فهو ليس ملزم أمامهم بأي التزام، وأن سلطته عليهم مطلقة دون حدود ولا يستطيع الأفراد مخالفته مهما استبد أو تعسف، لأنه يبقى أفضل من حالة الفوضى التي كانوا يعيشون فيها. وهو يرى بأن كل سلطات صاحب السيادة مستمدة من العقد الأول وهو لا يستطيع التخلي عن سيادته.

حاول هوبز من خلال طرحه تبرير الملكية المطلقة التي كان من مؤيدها، فهو يدعم الأنظمة الدكتاتورية والملكيات المستبدة. وهو من المؤيدين لعائلة ستيوارت Stuart الحاكمة لإنجلترا في تلك الحقبة، والحاكم باعتباره ليس طرفا بالعقد يكون غير ملزم بتحقيق المجتمع المنظم، ولا يمكن محاسبته.

-نظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك

عكس توماس هوبز يذهب جون لوك إلى القول بأن الحياة البدائية التي كان يعيشها الإنسان تميزت بالحرية، العدل، السلم والمساواة في ظل قانون طبيعي لا يفرق بين الناس، غير أنهم فكروا في الانتقال لحياة أفضل بإنشاء مجتمع يتميز بحسن التنظيم وتحديد الحريات والحقوق بواسطة هيئة تقوم بتنفيذ القانون الطبيعي وتحميهم، جعلتهم يقررون إبرام عقد نتج عنه ظهور سلطة تضع على عاتقها الالتزام بتحقيق العدالة، فالرضا إذن هو أساس قيام الدولة عند لوك.

أطراف العقد هم الأفراد والحاكم المختار الذي تكون سلطته مقيدة بما تم الاتفاق عليه منذ إبرام العقد، كما أن فالأفراد لم يتنازلوا عن كافة حقوقهم وإنما تنازلوا بالقدر الضروري لإقامة الدولة والسلطة بما يكفل الحقوق والحريات، وفي مقابل ذلك فالحاكم مطالب بتسطير جهوده لتحقيق الصالح العام واحترام الحقوق الخاصة وفي حالة الإخلال بذلك يعطي للطرف الآخر الحق في عزله.

لكن الحياة الفطرية المثالية عند جون لوك صعبة التحقيق فهل يمكن وجود جماعة تتعايش بعيدا عن تدخل السلطة.

-نظرية العقد الاجتماعي عند جون جاك روسو

كان لوك من دعاة تقييد السلطة المطلقة للملوك ومن دعاة ازدهار الحريات وحمايتها، وهذا على عكس هوبز، وتتخلص نظريته في العناصر التالي:

المجتمع قبل العقد: الإنسان خير بطبيعته وكان يعيش في حالة سلام وحرية طبيعية ومساواة تامة وفقا للقانون الطبيعي. غير أن حالة الطبيعة لا تضمن الأمن الكافي والحماية اللازمة للأشخاص والأموال لذا كان من الضروري الانتقال إلى حالة المجتمع المنظم سياسيا، لذا أبرم أعضاء الجماعة عقدا من أجل الاتحاد في ظل مجتمع منظم سياسيا ثم إنشاء حكومة تخول إليها ممارسة السلطة.

يعني ذلك أن أصل السلطة العامة ومصدر الدولة الحالية هو هذا الاتفاق الاجتماعي الذي تم بين جميع الأفراد والدولة التي تتمتع بسلطة مطلقة إلا بالقدر الذي تنازل عنه الأفراد، إضافة إلى أن هذه السلطة لا تمارسها إلا لغرض محدد وهو حماية حقوق الأفراد وحرياتهم التي احتفظوا بها ولم يتنازلوا عنها والتي هي أقدم وجودا.

أطراف العقد: هم أعضاء المجتمع، والحاكم أو الحكام، والملاحظ أن العقد يتم على مرحلتين، الأولى بين أفراد الجماعة لإنشاء مجتمع سياسي، ثم بين الشعب والحكومة التي تتولى الحكم.

أثار العقد: يتنازل الأفراد عن بعض حقوقهم الضرورية للسلطة الجديدة فقط وليس عن كل حقوقهم، وبالنظر إلى أن الحكومة طرفا في العقد فهي لا تستطيع أن تخالف الالتزامات الواردة فيه، ومنها عدم الاعتداء على الحقوق التي لم يتم التنازل عنها، وإذا خالفت الحكومة بنود العقد، حق للشعب عزلها ومساءلتها ولو عن طريق الثورة .

الملاحظ أن العقد الحقيقي وقع في المرحلة الثانية لإنشاء الحكومة وليس الدولة، كما أن العقد سياسي في طبيعته لأن بعض إطارات الشعب هو الذين أبرموه لإنشاء الحكومة وليس كل أفراد الشعب.

هذه النظريات فكرة خيالية لا يمكن تصورها ولم يثبت وجودها تاريخيا، كما أنها تقوم على فكرة افتراضية غير سلمية، فالتاريخ لم يثبت بأنه وقع اجتماع بين الناس أبرموا من خلاله عقدا لإقامة مجتمع سياسي، اضافة الى افتقارها للمنطق والعقل الذي يقتضي أن تكون السلطة سابقة تنظم العقود وتحدد حقوق وواجبات الأطراف وليس العكس.